



اسم المقال: أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

اسم الكاتب: م.م. دينا احمد عمر

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/3121>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/09 21:27 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الراذدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



## أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة

دينا احمد عمر

مدرس مساعد - المعهد التقني نينوى

Dinaamor\_333@yahoo.com

### المستخلص

تواجه الدول العربية صعوبات في الحصول على رؤوس أموال محلية وبمقادير كافية لتحقيق المستوى المطلوب من الاستثمار لمواردها الطبيعية والبشرية ، فغالب هذه الدول تتسم بانخفاض متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي ، وانخفاض معدلات نمو ناتجها القومي بالمقارنة مع الدول المتقدمة ، ذلك أدى إلى تدني مستوى الاستثمار فيها ، ومن ثم تضاعلت معدلات نمو رؤوس الأموال وترامتها وتراجعت معدلات نمو الدخل والإنتاج وبالتالي هي واقعة في دوامة الفقر المفرغة التي سببت قصوراً في نمو الادخارات المحلية ، لذلك اهتمت هذه الدول في جذب الاستثمارات الأجنبية بوصفها أحد مصادرسد الفجوة في الموارد المالية والموارد المحلية من خلال تهيئة المناخ للاستثماري الملائم بتحديث الأطر التنظيمية والتشريعية المحكمة بالاستثمار، فضلا عن توفير متطلبات تسهيل أعمال الشركات المستثمرة

يهدف البحث إلى محاولة قياس العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليلها ولاسيما الصادرات في عدد من الدول العربية، فقد اعتمد دراستنا على الأسلوب الكمي في تقييم هذه العوامل والتي هي (الناتج القومي الإجمالي، والصادرات، والتضخم، والإتفاق الحكومي، والادخار).

### The Effect of Exports on Direct Foreign Investment Follow in Selected Arab Countries

Dina A. Omar

Assistant Lecturer

Technical Institution /Mosul

### Abstract

Arab countries face great difficulties in obtaining sufficient local capital to realize the required level of investment for the human and natural resources. Most of these countries are characterized by low income per individual and low GDP compared with other developed countries. This led to low levels of investment and consequently, a decrease in growth of income and product in accumulated capital Hence, average growth of income and product decreased so much that these countries fell in the poverty which caused a shortage in local capital growth. Therefore, most of these countries focus on attracting foreign investments as they are one of the sources to fill the gap in the financial and local resources. This is done through providing the appropriate investment conditions by updating organizational and legislative frames governing investment and facilitating the investing companies business.

The study aims at measuring and analyzing factors governing direct foreign investment export special in some of the Arabic countries. Quantitative method is used in the study to identify these factors including national growth product, inflation, and governmental expenditure and saving.

### المقدمة

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها، وهو ومؤشر على افتتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكييف مع التطورات العالمية في ظل سيادة ظاهرة العولمة وزيادة التحول نحو آ لية السوق الحرة وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات وافتتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية.

تسعى البلدان العربية وبسبب الظروف الاقتصادية وقلة مواردها المالية نتيجة ضيق قاعدة صادراتها وانخفاض معدلات الادخار والاستثمار الوطني ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحفيزه للمسفأ<sup>يعد توسيع</sup> قاعدة الاقتصاد وزيادة الإنتاجية من خلال إنشاء نظم و آليات جديدة لتشجيع النشاط الاستثماري وإزالة العديد من القيود أمام حركة رأس المال الأجنبي.

### مشكلة البحث

أصبح العمل على امتلاك عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد القواسم المشتركة في سياسات بلدان في السنوات الأخيرة ومنها الدول العربية . ويتحرك هذا الاستثمار استجابة لمجموعة من العوامل والمتغيرات يرجع بعضها إلى الاقتصاد ووضع البلد السياسي ، فضلا عن العوامل المرتبطة بتسهيل الأعمال ومدى جاذبية التشريعات المنظمة لعملية الاستثمار من هنا تكمن مشكلة ١ لبحث في تحديد مدى مقدرة الدول العربية على توفير العوامل والمتغيرات وبما يساعد على تجاوز العقبات أمام تدفق رؤوس الأموال .

### أهمية البحث

إن زيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية لا تقتصر أهمية على ا لبلدان العربية بل تمتد إلى البلدان المتقدمة ، لدورها في زيادة مقدرة الاقتصاد على توليد الدخل وتتوسيع مصادر الإنتاج ونقل التكنولوجيا ، لذا فإن دراسة العوامل والمتغيرات ومدى توافرها يسهم دوراً مهماً في رفع قدرة البلدان على جذب التدفقات وتكييف أوضاعها وبما يساعد على تجاوز الصعوبات التنظيمية والتشريعية وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار. وتأتي أهمية البحث من طبيعة الظروف التي يمر بها الاقتصاد العربي وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع مقدرة الاقتصاد وتوسيع وتطوير قاعدة الإنتاج فيها.

## هدف البحث

يهدف البحث الى تحديد حقيقة العوامل المؤثرة في قرارات توطين الاستثمار الأجنبي المباشر ولاسيما الصادرات اتفضلاً عن معرفة درجة توافر هذا المتغير في البيئة العربية للاستثمار وبما يسهم في رسم الاستراتيجيات المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، لاسيما في ظل تزايد المنافسة بين البلدان على توفير الظروف الملائمة لتوطين الاستثمار .

## فرضية البحث

يعتمد البحث على فرضية مفادها أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية يتتأثر بالصادرات التي تعتمد أساساً الانفتاح الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى كالناتج المحلي الإجمالي ، الإنفاق الحكومي، وميزان الحساب الجاري، والتضخم، والإدخار.

## منهج البحث

سعياً لاختبار فرضية البحث فقد تم إجراء دراسة تطبيقية باستخدام التحليل الوصفي والكمي على وفق المنهج التجريبي لمدة ١٩٨٠ - ٢٠٠٢ لثمانى دول عربية مختارة (الأردن، وتونس، والجزائر، ومصر، والبحرين، والكويت، وال السعودية، وعمان) وهي الدول التي توافرت عنها البيانات وباستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2.SL.S).

### أولاً - الإطار النظري

#### ١. الصادرات

#### أ. مفهوم الصادرات

تمثل الصادرات مجموع قيمة السلع والخدمات التي تقوم الدولة ببيعها إلى الخارج.

وهناك علاقة طردية بين حجم الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، لأن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة تدفق رأس المال الأجنبي إلى داخل البلد ، ولاسيما أن التعاملات الخارجية لأي بلد تتطلب عمليات أجنبية وبالعكس في حالة الاستيراد، فزيادة الاستيراد يؤدي إلى تدفق رأس المال إلى الخارج (Jomok.SK,2001,22).

#### ب. أثر الصادرات في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك رأيان متداولاًان في أدبيات التنمية الاقتصادية فيما يخص العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات :

#### الأول - إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر في الصادرات

تسهم الشركات متعددة الجنسيات دوراً كبيراً في رفع كفاءة قطاعاً لتصدير في الدول النامية، وهناك أسباب ودوافع لدى هذه الشركات تعمل على نقل وتوطين

بعض الصناعات في البلدان النامية ، ونلاحظ قبولاً متزايداً على الشركات متعددة الجنسية في الدول النامية التي تبني إستراتيجية التوجه التصديرية ، وهناك المنافع المتحققة للدول النامية من جراء ذلك، تمثل في تقلييل كلفة حصولها على التكنولوجيا الحديثة والتدريب عليها وممارسة العمل بها وفتح أسواق الدول النامية مزدوج نشاط الشركات ذات النشاط الدولي، وقيامها أيضاً بتسويق المنتجات في السوق العالمية . [www.rezgar.Com](http://www.rezgar.Com)

إن المشكلة الرئيسية لدى الدول النامية يرجع إلى تعاملها مع الشركات متعددة الجنسية ذات النشاط الدولي ، وتكمّن في كيفية الاستفادة من النواحي الإيجابية لنشاطها متزون الوقع في شرك التبعية الذي ينشأ من خلال شركات دولية النشاط أسلوب الإنتاج المعد للتصدير.

وفي دراسة للبنك الدولي عن الصادرات إشارة واضحة إلى أهمية الصادرات بوصفها عالماً مهملتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مدعاة بنتائج البحث التجريبية السابقة ومنها دراسة John and Sen اللذين وجداً أن التصنيع لغرض التصدير هو من أهم العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (World Bank, 1996, 3-4).

وتعد الصادرات بشكل عام والصادرات الصناعية بشكل خاص محدد مهم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير (Export-Oriented)， وناقشت اغلب الدراسات فيما إذا كانت الصادرات تسبق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي أم العكس، ضمن دراسة تجريبية لمنظمة اليونكتاد أشارت الدراسات التجريبية ، ومنها دراسة (لايمير) عام ١٩٨٥ إلى وجود علاقة سلبية متعاكسة بين حجم الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي ، وإن الصادرات تسبق الاستثمار الأجنبي المباشر في الأقطار التي تتمتع بمعدل عالٍ من الاستثمار الأجنبي الداخلي (UNCTAD/DTCI, 1996, 96-98).

وتشير دراسة Pain و Wakelin عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار الاتحاد الأوروبي لمدة ١٩٧٧ - ١٩٨٢ وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS إلى أن الصادرات تؤثر بشكل إيجابي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (Pain and Wakelin, 1997, 23).

**الرأي الثاني - أثر الصادرات في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر**  
تعد الصادرات القوة الجديدة المحركة للنمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين ويشكل أساسياً في قطاع التصنيع أو الخدمات ، وذلك لأن الاستثمار الأجنبي يتوجه إلى القطاع الإنتاجي الذي يكون فيه العائد الحدي أعلى مقارنة بسائر القطاعات الإنتاجية الأخرى (Mallampally and Sauzzant, 1993, 3).

لقد أوضحت الدراسات التطبيقية في الدول النامية إنفاذ معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقق النمو الاقتصادي ونمو الصادرات في دول جنوب آسيا بصفة خاصة، وهذا ما يؤهلها للاندماج في عملية العولمة وتقسيم العمل الدولي.

ومن الفوائد التي تعود على التنمية الاقتصادية من جراء زيادة الصادرات ، أنه من خلال تنمية الصادرات يمكن للدول النامية أن تزيد من طاقة الاستيراد لديها، ويمكن لهذه الدول من الاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولي ورفع كفاءة صناعتها الوطنية وقدرتها على المنافسة في السوق العالمية.

إن تشجيع الصادرات يؤدي إلى الاستفادة من فرص الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجية ، وبذلك يمكن أن يؤدي تشجيع الصادرات إلى تدعيم التخصص والى زيادة الإنتاجية. أيضاً فإن تشجيع الصادرات يعمل على فتح أسواق جديدة ل المنتجات الوطنية وهذا يؤدي وبالتالي إلى الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير.

إن التوسع في التصدير يؤدي إلى تنشيط الاستهلاك المحلي ، لأن ارتفاع دخول المستهلكين يزيد من الطلب على السلع الأجنبية، وبذلك يذ شط المنتجون لتقليد المنتجات الأجنبية. ومن خلال نمو قطاع التصدير تظهر حواجز لاستثمارات جديدة محلية وأجنبية وتناثر الفرص لتوسيع نطاق الصناعات القائمة.

ويمكن لزيادة الصادرات أن تسهم وبنشاط وفعالية في تحسين عملية نقل التكنولوجيا وبالطرق المختلفة ، سواء عن طريق جلب المعرفة الفنية أو المعدات الرأسمالية.

وتفاعل جميع العوامل المذكورة بقوة وتحفز على استثمارات إضافية وتشجع التصدير والاستهلاك أيضاً، مما يؤدي إلى ارتفاع الناتج القومي الإجمالي (Galgau and Sekkat, 2001, 12)

إن وجود ما يسمى بالآثار الإيجابية للتصدير يتوقف على حالة الاقتصاد القومي ودرجة نموه ونوعية سياسة التنمية المتبعة . وتوجد نماذج مختلفة للتنمية تتحيز أو تتميز بالاتجاه نحو التصدير، ففي الدراسة التي أجراها Balassa حول العلاقة بين الصادرات والتنمية الاقتصادية في نحو ١٢ دولة نامية، فقد استنتج انه في المدة ١٩٦٠ - ١٩٧٣ كان معامل ارتباط سبيرمان Spearman Rank Correlation بين نمو الصادرات ونمو الناتج القومي يبلغ ٠,٦٧ ، في القطاع الزراعي، ويبلغ ٠,٧١ ، في قطاع الصناعة ، ويبلغ ٠,٨٩ ، للاقتصاد القومي ككل . وفي المدة نفسها بلغ معامل ارتباط الصادرات بالناتج الصافي لل الصادرات ٠,٧٤ ، في الصناعة و ٠,٧٧ ، للناتج القومي الكلي ، وهذا يعد انعكاساً للآثار غير المباشرة لل الصادرات و يعد Balassa من المترحمين لإستراتيجية تشجيع الصادرات، وهو يرى أنها تفضل على إستراتيجية إحلال الواردات في أنها تؤدي إلى توزيع الموارد بطريقة أفضل كما أنها تعمل على ضمان التشغيل الأفضل للطاقة الإنتاجية المتاحة والاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير ، وتحسين الطرق الفنية للإنتاج بسبب المنافسة الدولية.

## ٢. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

### أ. المفهوم

إن تدفق رأس المال الأجنبي هو تدفق للموارد الاقتصادية للغير ، بهدف استخدامها خارج حدود البلد مالك تلك الموارد . أما أهم أنواعه فهي المساعدات الدولية (القروض والهبات) والاستثمار المحفظي (ويشمل شراء السندات الخاصة والعامة من الأسواق المالية )، ويرتبط بها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعرف بأنه مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الدول المضيفة لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجوة، بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة مشاريع مختلفة في تلك الدول (الكواز، ٢٠٠٥، ٢).

وأول من استخدم مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر هو Herbert Feis عام ١٩٣٠ وأطلق عليها الاستثمارات الأجنبية التي لا تؤثر في أسواق الأوراق المالية (الجميل، ٢٠٠١، ٢٤٥، ٢٠٠١).

وتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تملك المستثمر لجزء من الاستثمارات في المشروع المعين أو كلها، هذا فضلاً عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك Joint Venture أو سيطرة الكاملة على الإدارة والتسيير في حالة ملكيته المطلقة للمشروع Wholly Owned Investment Project ، فضلاً عن قيام المستثمر بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة Host Countries (أبو قحف، ٢٠٠١، ٣٦٦).

وتعرف منظمة التجارة العالمية العالمية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (البلد الأصلي Host country) بامتلاك أصل أو موجود في بلد آخر (البلد المضيف Host country)، مع وجود النية في إمتلاك ذلك الأصل ([www.WTO.org](http://www.WTO.org)) .

في حين عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اليونكتاد) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه توظيفات لأموال أجنبية (غير وطنية) في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة وأنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى ، يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الأجنبي أو من بلد الإقامتها كان هذا المستثمر فرداً أم شركة أم مؤسسة .

(UNCTAD, 2000,267)

من التعريفات السابقة يمكن تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه:

١. المقدار الذي يستثمره مواطنو بلد ما في مؤسسة أجنبية يكون لهم سيطرة عليها.
- الاستثمار الذي يستلزم السيطرة أو الإشراف على المشروع ، اذ يأخذ شكل تكوين مؤسسة من قبل المستثمر الأجنبي وحده ، أو بالمشاركة سواء المتساوية أو غير المتساوية مع رأس المال الوطني ، كما يمكن أن يأخذ شكل إعادة شراء جزئي أو كلي لمشروع قائم.

٣. التحركات في رأس المال الهادفة بشكل أساسي إلى السيطرة على إدارة وأرباح مؤسسات الأعمال الأجنبية.

**ب. أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله**

هناك أنواع عديدة للاستثمار الأجنبي المباشر كما أشارت الدراسات والأبحاث ويمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو الآتي:

**أ. الاستثمار المشترك**

وهو استثمار يشترك فيه طرفان أو أكثر في دولتين مختلفتين بصفة دائمة، ويعد هذا الشكل أكثر شيوعاً للتدفق الأجنبي ، لأسباب سياسية واجتماعية ، ويحصل الاستثمار في حالة انخفاض درجة تحكم الطرف الأجنبي والمساعدة في تعزيز الملكية الوطنية، وذلك بإيجاد طبقة جديدة من رجال الأعمال (أبو قحف، ١٩٩٨، ١٩).

**ب. استثمار ممتد بالكامل للشركات الأجنبية**

وهو من الأنواع الأكثر تقليداً للشركات ، إذ يضمن سيطرة الشركة بالكامل على الإنتاج والتسويق ويتمثل هذا النوع في قيام الشركات بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول الأخرى.

**ج. مشروعات أو عمليات التجميع**

وهي تأخذ شكل إتفاقية بين الطرف الأجنبي والبلد المضيف يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بتكوينات منتج معين (سيارة مثلاً) لتجمعها بشكل منتج نهائي.

**د. عمليات الاندماج أو التملك**

وهو قيام الشركات بالاندماج أو شراء شركات أخرى بما يعرف بالشركة القابضة أو التابعة وقد ازدادت هذه العمليات بالفترة الأخيرة ، وأصبحت مصدراً أساسياً للاستثمار الأجنبي المباشر (Deepak, 2001, 3).

ويمكن تصنيف المستثمرين إلى:

١. الباحث عن الأسواق.

٢. الباحث عن المواد الأولية.

٣. الباحث عن الكفاءة.

ويسمى هذا التصنيف في مساعدة البلدان على إتباع استراتيجيات مناسبة تساعد على جذب وتنمية الاستثمارات عبر تحديد العوامل المؤثرة في جذب كل صنف من المستثمرين.

كما يمكن تقسيم الاستثمار على وفق معايير أخرى ، مثل الشكل القانوني وأساليب الإدارة الدولية ونوع النشاط الاقتصادي وأشكال الملكية (النجار، ٢٠٠٠، ١٨).

### ٣. توصيف الإنموزج القياسي المقترن

إن توصيف الإنموزج يتم بتحديد العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه متغيراً معتمداً الصادرات، والناتج القومي الإجمالي ، وميزان الحساب الجاري ومعدل التضخم والإنفاق الحكومي والإدخار المحلي بوصفها متغيرات مفسرة بالاستناد إلى منطق النظرية الاقتصادية لغرض قياس دالة الاستثمار ، وقد أخذ الإنموزج الصيغة الآتية:

$$E/y = FDI + Yg + S/y \quad \dots \quad (1)$$

$$FDI = GDP + E^y + TB/y + INF/y + GE/y + S/y \quad \dots \quad (2)$$

اذ إن :

$E/y$  = نسبة الصادرات إلى الناتج القومي الإجمالي

$FDI$  = الاستثمار الأجنبي المباشر.

$yg$  = معدل نمو الناتج القومي.

$S/y$  = نسبة الأدخار المحلي إلى الناتج القومي.

$GDP$  = الناتج القومي الإجمالي.

$E^y/y$  = معدل نمو الصادرات المقدر.

$TB/y$  = نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج القومي الإجمالي.

$INF/y$  = نسبة التضخم إلى الناتج القومي الإجمالي.

$GE/y$  = نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج القومي الإجمالي.

$S/y$  = نسبة الأدخار المحلي إلى الناتج القومي الإجمالي.

وتم اختبار التشخيص للإنموزج المقترن المذكور آنفاً<sup>(\*)</sup> (Identification) فتبين أن الإنموزج شخص تشخيصاً علويَاً وبناءً عليه ستعتمد طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين Two Stage Least Square لغرض حل إنموزج المعادلات الآنية الخاصة ببحثنا ، كونها تعطي أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة (Koutsoyiannis, 1977, 384 – 385).

ويبين الجدول المرفق في الملحق ١ نتائج تدبير معادلة معدل الصادرات بوصفها نسبة من الناتج القومي الإجمالي وبطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (O.L.S) ومعادلة محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقـة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2S.L.S).

---

<sup>(\*)</sup> يقصد بالتشخيص اختبار كل معادلة من معادلات ١ الإنموزج من حيث صياغتها بشكل نهائي ومن دون إهمال أي متغير أساسي أو ثانوي فيها ، ثم بيان الأسلوب الملائم لتقدير معلم الإنموزج تحت البحث (كاظم ، ١٩٨٨ ، ٣٣).

#### ٤. المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لا نموذج مقتراح

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العوامل الرئيسية الآتية:  
أ متغيرات قابلة للقياس الكمي : الناتج القومي الإجمالي، والصادرات، الإنفاق الحكومي، والتضخم، والإدخار وتشمل:

##### - الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي محدوداً أساسياً للشركات الأجنبية التي تبحث عن الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة ، وتلائم الدول ذات الناتج المحلي الكبير العديم الشركات المحلية والأجنبية لاستثمار أمواله . وقد أقرت الدراسات التطبيقية بوجود علاقة موجبة Positive Relationship بين الناتج المحلي الإجمالي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر . وفي دراسة (ليونكتاد) عن محددات تدفق الاستثمار الأجنبي لـ ٤٢ دولة نامية تبين أهمية الناتج المحلي الإجمالي بوصفه محدداً لجذب رأس المال الأجنبي (UNCTAD,2000,6).

##### - نسبة الصادرات إلى الناتج القومي الإجمالي المقدر

تعد الصادرات من محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وبشكل أساسى في قطاع التصنيع أو الخدمات ، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين الصادرات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، ومن خلال الدراسات التطبيقية Green Grima Wakelin عن استثمار اليابان في المملكة المتحدة خلال المدة (١٩٨٠ - ١٩٩٠) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ذات المرحلتين (2.S.LS) تبين أن للصادرات تأثيراً إيجابياً على استثمار اليابان في المملكة المتحدة (Grima,Green 1999,14) . وتشير دراسة Hainaut Anderson and Wakelin 1999,14 إلى أن الصادرات تأثيراً على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات صناعية لـ ٢٣ دولة نامية للمدة (١٩٨٩ - ١٩٩٤) إلى أن الصادرات من أكثر المحددات تأثيراً على الاستثمار الأجنبي المباشر (Anderson and Hainaut, 1998, 23).

##### - نسبة التضخم إلى الناتج القومي الإجمالي

التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ولفترة طويلة . وتوجد عدة طرق لقياس التضخم منها الرقم القياسي لأسعار المستهلك والرقم القياسي لأسعار المنتج ومحض الناتج القومي الإجمالي . ولمعدلات التضخم تأثير مباشر فيسياسات التسعير وحجم الأرباح ، ومن ثم حركة رأس المال، و تؤثر في تكاليف الإنتاج التي تعنى بها الشركات الأجنبية . وارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى فساد المناخ الاستثماري ، والمعدلات العالية للتضخم التي تتجاوز ٥١% أو ٣٠% سنوياً تشوّه الدّرّاسات الاستثماري، ويدخل الاستثمار منطقة الخطر سواء

كان للاستثمارات المحلية أو الأجنبية ،ويعد التضخم مؤشرًا على ضعف الاقتصاد القومي ، وهناك علاقة سلبية Inverse Relationship بين معدل التضخم وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وبين دراسات أخرى إن الدول التي تتمكن من تقييد التضخم من أن يتجاوز معدلات تزيد عن ٥٪ تحقق نجاحاً ملحوظاً في جذب الاستثمار الأجنبي (صقر، ٢٠٠١، ٥٣). وفي دراسة تجريبية Ursorung Harms and تناولت أثر معدل التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة من الدول النامية وقد استخدمت بيانات مقطعة لفترتين الأولى بيانات ٢٧ دولة نامية للفترة ١٩٦٥-١٩٥٥ والثانية ٤١ دولة نامية للفترة ١٩٧٠-١٩٦٥ وباستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2.S.LS) أوضحت نتائج التقدير في هذه الدراسة أن معدل التضخم يؤثر بشكل سلبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (Harms and Ursorung, 2002, 7).

**- نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج القومي الإجمالي**  
 إن حالات العجز في ميزان المدفوعات تشير إلى حالة من الالتوازن في الميزان التجاري هذا بدوره يعيق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، واظهرت دراسة لفري وشنايدر عام ٩٥٨ أن العجز الكبير في ميزان المدفوعات يشير إلى أن البلد يعتمد بشكل كبير على إمكانياته، من هنا فإن حالات العجز طويلة الأمد من المحتمل أن تؤدي إلى زيادة الضرائب المستقبلية ، وهذا يقود إلى تخفيض مداخيل الأفراد، ومن تخفيض الطلب على السلع والخدمات ، فينخفض على أثره الادخار وبالتالي ينخفض الاستثمار ، وهناك علاقة سلبية Inverse Relationship بين ميزان الحساب الجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Ahn,Adj and Tcha, 1999,9) . وتشير دراسة Willett, 1999,9 عن الاستثمارات الأمريكية في الدول النامية وباستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2.S.L.S) إلى أن ميزان الحساب الجاري يؤثر بشكل سلبي على الاستثمارات الأمريكية في هذه الدول (Tcha, 2000, 41-43).

**- نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج القومي الإجمالي**  
 تشير زيادة حجم الإنفاق الحكومي ونسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن الصرف الحكومي المفرط يعيق النمو الاقتصادي ، ويؤدي إلى زيادة عجز الموازنة الحكومية وإلى زيادة الضرائب مستقبلاً فتخفيض مداخيل الأفراد ومن ثم ينخفض الطلب على السلع والخدمات، فينخفض الادخار وبالتالي ينخفض الاستثمار (ساملسون، نوردهاوس وماندل، ٢٠٠١، ٢٠٠٠)، وهناك علاقة سلبية Inverse Relationship بين الإنفاق الحكومي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر . وتشير دراسة Montfort عن محدودات الاستثمار الأجنبي المباشر في مالطا لمدة ١٩٩٥-١٩٩٠ إلى أن الإنفاق الحكومي يؤثر بشكل سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر (Montfort, 2002, 14).

### - نسبة الادخار المحلي إلى الناتج القومي الإجمالي

يتوظّفان للادخار المحلي على الاستثمار الأجنبي المباشر ، الأول تأثير طردي هو أن الادخار المحلي يؤدي إلى زيادة الاستثمار والإنتاج وتوسيع حجم السوق ومن ثم زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Ram, 1980, 24) وفي دراسة الاقتصادي Papanek على ٣٤ دولة نامية وباستخدام بيانات المقطع العرضي لمدة ١٩٥٠ - ١٩٦٠ وتطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS أكدت على العلاقة طردية بين المدخرات المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر (Papanek, 1972, 141). أما الثاني فهو تأثير سلبي، إذ إن قلة المدخرات المحلية في الدول العربية تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا سيما بالنسبة للدول غير النفطية ، إذ يكون هناك اعتماد أكبر على الاستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء المشاريع وتنشيط الاقتصاد ساد وتوفير فرص العمل (United Nation, 2001, 2) ومن الدراسات التجريبية التي أوضحت العلاقة العكسية بين الادخار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر دراسة (Singh, 1972, 141).

بمتغيرات غير قابلة للفياس الكمي تمثل الاستقرار السياسي والتقدم الحضاري، ودرجة التحرر الاقتصادي.

### ٦. تحليل النتائج والمناقشة

نلاحظ من الملحق ١ أن المعادلة الأولى هي معادلة معدل نمو الصادرات إلى الناتج القومي الإجمالي للدول عينة البحث ، ويلاحظ التأثير الموجب للاستثمار الأجنبي المباشر على معدل الصادرات ظهر في دولة البحرين عند مستوى معنوية ٥٥، وهذا يتفق مع منطق كالنظرية الاقتصادية القائلة بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة في معدل نمو الصادرات ، وهذا يتفق مع دراسة لمنظمة اليونكتاد (UNCTAD/DTCI, 1996, 9-6). فقد أشارت الدراسات التجريبية ومنها دراسة Limer عام ١٩٨٥ إلى وجود علاقة سلبية متعاكسة بين حجم الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وان الصادرات تسبق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تتمتع بمعدل عال من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، إلا أن ذلك لا يعني بـ أن للاستثمار الأجنبي المباشر نتائج إيجابية في رفع كفاءة الأداء الاقتصادي في هذه الدول لأن تأثيرها ظل وحيد الجاذب وأبقى العلاقة بين الدول العربية المتقدمة هي علاقة مركز وأطراف، لأن طبيعة الاقتصادات العربية هي اقتصادات مزدوجة Dualistic Economy ، تتسم بوجود قطاع تصديرى حديث وقطاع زراعي تقليدى ، لذا تصبح عملية التفاعل بين هذين القطاعين ضمن هذا الاقتصاد عملية معقدة جدا ، وأثر الاستثمار الأجنبي في هذه القطاعات تمثل في قطاع تصدير المواد الأولية والاستخراجية إلى الأسواق العالمية على حساب تخلف القطاعات الأخرى. إلا أن التأثير كان موجبا وغير معنوي في كل من دولة تونس والكويت . وظهر تأثير الاستثمار الأجنبي على معدل نمو الصادرات سالباً معنويَا في دول عمان وال سعودية والجزائر عند مستوى

معنوية ٥٠٠، وسبب ذلك هقز ايد القيود المفروضة على التجارة الخارجية ، فضلا عن استمرار العجز في موازين مدفوعاتها وهو سبب داخلي، فضلا عن توجيه أجزاء كبيرة من الاستثمارات الأجنبية لتمويل مشروعات البنية التحتية، وان توسع الإنفاق الحكومي على الأغراض العسكرية أدى الى تأكل المدخرات ثم انخفاض معدل الاستثمار المحلي . وظهر تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو الصادرات غير معنوي في دول مصر والأردن.

أما بالنسبة للمعادلة الثانية محددة الاستثمار الأجنبي المباشر بتطبيق طريقة (2.S.L.S) للمرة ١٩٨٠ - ٢٠٠٢ فتشير الى أن تأثير الناتج القومي الإجمالي كان معنويًا ومحورياً على الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية ٥٥ في ٠ دول تونس والكويت والأردن وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية أي كلما كان حجم الناتج القومي الإجمالي متمنلاً بحجم السوق كبير كان هناك جذب اكبر للاستثمار الأجنبي المباشر ، وهذا يتفق مع دراسة (Hara and Razafimhefa, 2003) اللذان قدما تعدادا شاملًا للدراسات السابقة التي تثبت أن حجم السوق هو محدد ملحوظ لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصادات الدول النامية والمتقدمة ومع ذلك يمكن أن يكون حجم السوق أقل تأثيراً أو غير مهم إذا تم استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف كقاعدة إنتاج فقط واخذ ربحاً من ميزة الكلفة للبلد المضيف من أجل تصدير إنتاجها بصورة أكثر تنافسية لأسواق أخرى، ودراسة (Albuqacrque, Loayza and Serven, 2003, 8) التي استهدفت تحليل واستقصاء أثر الاستثمار الأجنبي المباشر متمنلاً بالعولمة على أسواق الدول النامية وبخاصة في دول أمريكا اللاتينية للمرة ١٩٩٩ - ١٩٨٥ من خلال دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم الناتج المحلي الإجمالي وبأستخدام الصيغة اللوغاريتمية وبطريقة المربع الأقل الصغرى الاعتيادية (OLS)، خلصت إلى أن العلاقة بين حجم الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت إيجابية. إلا أن ذلك التأثير كان موجهاً على الرغم من عدم معنويته في دول عمان والجزائر. كما ظهر سالباً معنويًّا في السعودية، وغير معنوي في مصر والبحرين.

وأظهرت التقديرات الواردة في الملحق ١ أن تأثير معدل نمو الصادرات بوصفه نسبة من الناتج القومي الإجمالي معنويًا ومحورياً على الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية ٥٠٥، في دولة البحرين إذ تعد هذه من الدول الـ نفطية التي شهدت استقرارية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي من الدول ذات الدخل العالي (ارتفاع الدخل من الصادرات النفطية)، كما ظهر موجداً على الرغم من عدم معنويته في الكويت وتونس ، وهذا يعني أن هناك دوراً كبيراً ومؤثراً لمعدل نمو الصادرات في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الأقطار العربية. وهذا موضح في دراسة (Anderson and Hainaut, 1998, 23) عن محددة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات صناعية لـ ٢٣ دولة نامية للمرة ١٩٨٩ - ١٩٩٤ تبين أن الصادرات من أكثر المحددة تأثيراً على الاستثمار الأجنبي المباشر. وان معدل نمو الصادرات المقدر ظهر له تأثير معنوي سالب

على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مصر وال السعودية وعمان والجزائر عند مستوى معنوية ٠٠٥ وهذا يعود إلى تدهور معدلات التبادل التجاري نتيجة لانخفاض أسعار السلر الأولية (النفط) في السعودية وعمان، فضلاً عن القيود المفروضة على التجارة الخارجية في دولة الجزائر ومصر . وظهر التأثير غير معنوي في دولة الأردن والكويت وتونس.

وأظهرت التقديرات الواردة في الملحق ١ أن ميزان الحساب الجاري كان معنوي وسالب عند مستوى معنوية ٠٠٥ في تونس وهذا يتفق مع مذ طق النظرية الاقتصادية، أي كلما ارتفع العجز في ميزان المدفوعات سيعيق من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب اتجاه أسعار الاستيرادات إلى الارتفاع بمعدلات متزايدة ، وهذا يعني أن زيادة مدفوعات هذه الدول من النقد الأجنبي للحصول على الاستيرادات أدى إلى تراكم الديون الخارجية التي أكلت كاهل اقتصادياتها وزادت من عجز موازين مدفوعاتها ، فضلاً عن هذه الدول تعتمد على قطاع التصدير ، كما أن انخفاض أسعار النفط خلال تلك الفترة تنتج عنه حالات لا توازن داخلية أدت إلى عجز الميزانية. وتشير دراسة (Tcha, 2000, 41-43) عن الاستثمارات الأمريكية في الدول النامية وباستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2.S.L.S) إلى أن عجز ميزان الحساب الجاري يؤثر بشكل سلبي على الاستثمارات الأمريكية في هذه الدول . كما أظهرت التقديرات أن التأثير ظهر سالباً على عدم معنويته في دول السعودية وعمان والجزائر . وظهر ميزان الحساب الجاري غير معنوي في البحرين والكويت والأردن ومصر.

وتشير التقديرات الواردة في الملحق ١ إلى أن معدل التضخم كان سالباً ومعنويًّا عند مستوى معنوية ٠٠٥ في عمان وال السعودية والبحرين ، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ، أي كلما ارتفاع معدل التضخم أدى إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى الرغم من عدم معنويته فقد ظهرت الإشارة سالبة في الكويت ، وظهر معدل التضخم موجباً معنويًّا في تونس، وغير معنوي في دول الجزائر ومصر والأردن. وهذا يتفق مع دراسة (Reichel, 1995, 39) عن العلاقة العكسية بين معدل التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر لعينة تضمنت بيانات مقطعة لـ ٧٤ دولة نامية وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

وأظهرت التقديرات الواردة في الملحق ١ أن نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج القومي الإجمالي معنوية وسالبة عند مستوى معنوية ٠٠٥ في كل من السعودية وتونس وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية التي تفيد بـ أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى تخفيض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ويعود ذلك إلى انحسار العوائد النفطية . الا أن ذلك التأثير كان غير معنوي سالب في مصر والبحرين، وهذا يتفق مع دراسة (Montfort, 2002, 4) عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مالطا لمدة (١٩٩٥-١٩٩٠) اذ أكدت أن الإنفاق الحكومي يؤثر بشكل سلبي في الاستثمار الأجنبي المباشر.

وظهرت نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج القومي الإجمالي معنوية ومحبطة في دولة عمان، وهذا يتفق مع دراسة (Obwna, 2002, 14) في أوغندا لمدة ١٩٨١-١٩٩٥ باستخدام طريق المربعات الصغرى الاعتيادية OLS فقد وجد بأن هناك علاقة ارتباط موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الحكومي في أوغندا، أي كلما ازداد الإنفاق الحكومي في هذه الدول لا ي في بالغرض أي أنها غير قادرة على حاجة متطلبات البلد من الإنفاق على البنية التحتية . كما ظهرت التقديرات غير معنوية في دول الجزائر والأردن والكويت.

ومن ملاحظة الملحق ١ تبين أن نسبة الأدخار إلى الناتج القومي الإجمالي كانت ذات تأثيرات معنوية موجبة على الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية ٥٠% في كل من دول البحرين والسعودية ومصر ، وهذا يمكن أن يرجع إلى ضخامة البرامج التنموية التي تبنتها هذه الدول والتي لا يتناسب تمويلها مع ما متوفّر من مدخلات ، مما قاد إلى زيادة الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر للوصول إلى معدل النمو المستهدف بسبب تدني أجهزتها الإنتاجية وانخفاض كفاءة استثماراتها وتدني كفاءة التشغيل فيها وزيادة حجم السكان وانخفاض معدلات التراكم الرأسمالي والأدخار ، نتيجة لانخفاض مستوى الدخول وعدم فعالية سياستها المالية والنقدية. وهذا يتفق مع دراسة (Papanek, 1972, 141) على ٣٤ دولة نامية واستخدم بيانات المقطع العرضي للمدة ١٩٥٠-١٩٦٠ وطبق فيها طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS وقد أكدت هذه الدراسة على العلاقة الطردية بين المدخلات المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر وأظهرت التقديرات أن لنسبة الأدخار تأثيراً معنواً سالباً على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن عند مستوى معنوية ٥٥% ، وهذا يتفق مع دراسة (Singh, 1992, 312) التي أوضحت العلاقة العكسية بين الأدخار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر ، ويعود ذلك إلى عدم كفاءة السياسة المالية والنقدية وتخالف العادات والتقاليد الاجتماعية وعدم استثمار المؤسسات الأدخارية وتخالف النظام الضريبي في هذه الدول والتمويل التضخمي وتغير أسعار الفائدة.

### الاستنتاجات

إن حجم السوق ومعدل الصادرات المقدر يمارس تأثيراً معنواً في أغلب الدول العربية عينة البحث على الاستثمار الأجنبي المباشر ولاسيما الدول النفطية.

لـ نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج القومي الإجمالي ونسبة التضخم إلى الناتج القومي الإجمالي غير معنوية التأثير في أغلب الدول العربية.

إن نسبة الأدخار المحلي إلى الناتج القومي الإجمالي يمارس تأثيراً معنواً ومحبطة في أغلب الدول العربية.

نـ إلـسـبـةـ مـيزـانـ الحـساـبـ الجـارـيـ إـلـىـ الـنـاتـجـ القـومـيـ الإـجـمـالـيـ ذـ اـتـ تـأـيـرـ مـعـنـويـ سـالـبـ فـيـ أـغـلـبـ الدـوـلـ العـرـبـيـةـ .

### الوصيات

١. الاهتمام المتواصل بدعم قطاع التصدير في أي بلد عربي من أجل جذب تدفقات اكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
٢. لاعم الصناعات التصديرية ذات الكثافة العمالية ، إذ من شأنه زيادة الطاقة التصديرية وفرص التوظيف والتقليل من الاستيرادات.
٣. إتباع سياسة تشجيع الصادرات وإقامة العديد من الصناعات من أجل تقليل إعتمادها على الخارج أو لجلب أكبر قدر ممكن من العملات الأجنبية عن طريق التصدير.
٤. لاهتمام المتواصل في إيجاد المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الأموال الخارجية التي توفر التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية في الأقطار العربية التي تعاني من ضعف التمويل المحلي بشكل عام.
٥. تشجيع الاقتصاد ورفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال سياسات الاقتصاد الكلي الملائمة، سيؤدي دوراً مهماً في زيادة حجم السوق ومن ثم زيادة معدلات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.
٦. زيادة الادخار من خلال ترشيد وتنمية الوعي الادخاري الذي يعد عاماً مهماً من العوامل المشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.
٧. تقليل العجز في ميزان الحساب الجاري من خلال الحد من الاستيرادات ونفقات غير الضرورية وزيادة صادرات الدول العربية.

### المراجع

#### أولاً - المراجع باللغة العربية

١. أمروري هادي كاظم، طرق الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، مطبعة التعليم والبحث العلمي، بغداد، ١٩٨٨.
٢. بول أ. ساملسون ولIAM د. نورهاؤس، ما يكل ج ما ندل، الاقتصاد، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، الأردن، ٢٠٠١.
٣. سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار الخامد للنشر، عمان،الأردن، ٢٠٠١.
٤. سعد محمود الكواز، تدفقات الاستثمار الأجنبي واثارها على اقتصادات البلدان النامية، بحث مقبول للنشر في مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٥.
٥. عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، ط٢، الإسكندرية، دار الإشعاع، ١٩٩٨.
٦. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ٢٠٠١.
٧. عمر جميل صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، طبع ونشر وتوزيع الدار الجامعية، لبنان، ٢٠٠١.
٨. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٠.

## ثانياً - المصادر باللغة الإنجليزية

1. A.Reichel, Development Aid, Saving and Growth, Vol.XIX, No3, 1955.
2. Deepak Mishra, Inflow Privent Capital and Growth, Finance and Development, Vol38, N2, Joun, 2001.
3. G. Papanek, Aid Foreign Private Investment Saving and Growth in Less Developed Countries, Journal of Political Economy, vol. 81, No. 1, 1973, 1972.
4. Jomo K.S, Growth after the Asian Crisis ,Unctad and Center for International Development, Hrvard University, 2001.
5. Jordan Shan, Garry Gand Tian and Fiona Sun, "Division Working Papers, China Economy." 1997 <http://ncdsnet.anu.edu.au.publications/online>.
6. Karl Montfort, Easing the Way for Foreign Direct Investment, The Economic Journal, No. 26, London, 2002.
7. Khalid Sekkat and Olivia Galgau, "The Impact of the Single Market on Foreign Direct Investment in European Union," 2001
8. Koutsoyiannis, Theory of Econometrics, Second Edition, the Macmillan PressLtd., London, 1977.
9. Magnet Ram, Export With External Capital Inflow and Economic Growth in Developing Countries with Special Reference to South Asian Countries, Indian Economic Journal, Vol.27, 1980.
10. Marios B. Obwona, "Determinants of Foreign Direct Investment and their Impact on Economic Growth in Uganda," [www.Web.idrc.ca/uploads/users](http://www.Web.idrc.ca/uploads/users), 2000.
11. Masauki Hara and Ivohasims F. Razafimaherfa, "The Determinants of Foreign Direct Investment into Japan," [www.eco.kobe-u.ac.jp/discussion/03012003](http://www.eco.kobe-u.ac.jp/discussion/03012003).
12. Moon Joong Tcha, "A Note on Australia's Inward and Outward Direct Foreign Investment," [www.balkwell-senergy.com/link/doi](http://www.balkwell-senergy.com/link/doi), 2000.
13. Nauro F. Philip Harms and Henrich W. Urspring, Do Civil and Political Repression Really Boost Foreign DI, Journal of Development Economics, vol. 70, No. 4, 2002.
14. P.S. Andersen and P. Hainaut, "Foreign Direct Investment and Employment in the Industrial Countries," [www.bis.org/pobl/work61.htm](http://www.bis.org/pobl/work61.htm)1998.
15. Panama Mallampally and Karl P. Sauvant, "Foreign Direct Investment in Developing Countries, Finance and Development," 1999 [www.lmf.org/external/pubs/ft/fandd](http://www.lmf.org/external/pubs/ft/fandd).
16. Rui Albuquerque, Norman Loayza and Luis Serven, "World Market Integration Through the Lens of the Foreign Direct Investors," 2003 [www.ideas.repec.org/p/work/wbrwps/3060.htm](http://ideas.repec.org/p/work/wbrwps/3060.htm).
17. UNCTAD, World Investment Report 1999, UN, New York, USA, 2000 .
18. UNCTAD/DTCI, UN, The Nature of Transnational Corporations, Journal of Transnational Corporations, vol. 1, No. 2, New York.
19. United Nations, a, Implication of Euro Currency for the ESCWA Region, New York, 2001
20. World Bank, Data and Statistics, World Development Indicators, Washington. 2004 [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org).
21. World Bank, DEC Notes, Research Finding, What Determinants Foreign Direct Investment? No. 16, Washington, 1996.
22. [www.ecmod.net/conferences/ecomod2002/papers.htm](http://www.ecmod.net/conferences/ecomod2002/papers.htm).
23. Yong Seok Ann, Slamet Seno Adji. and Thomas D. Willett, International Economic Journal, vol. 12, No. 1, 1998 [www.spe.cau.edu/studentsalumi/studpub/www.two.Org/ecommerco/0066/pdf.15](http://www.spe.cau.edu/studentsalumi/studpub/www.two.Org/ecommerco/0066/pdf.15)  
[www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=59334](http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=59334)

### الملحق ١

#### نتائج إنمودج تحليل إحصائي معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة ٢٠٠٢ - ١٩٨٠ (S. L. 2. S) في دول العينة خلال المدة

### الأردن

EX	a0	FDI	GDPGR	DSR	F	R2	D.W			
	٤,٦٨ (١,٤١)	- ٠,٦٩ (- ٠,٦٤)	٠,٣١٩ (٠,٩١)	- ٠,٠٢٩ (- ٠,١٠)	٠,٦٩	١٠,٩	١,٤٣			
FDI	a0	GDP		TB	INF	GE	DSR	F	R2	D.W
	- ٨,٧ (- ٠,٧٤)	١,٧٠ (٢,١٠)	- ٠,٢٢٢ (- ١,١٠)	٠,٠٠٠٦ (٠,٠١)	٠,٠٦٦٨ (٠,٧٨)	٠,٠٤٥ (٠,٢١)	- ٠,١٩٤ (- ٢,٨٣)	٣,٤٢	٥٩,٤	١,٧٣

### تونس

EX	a0	FDI	GDPGR	DSR	F	R2	D.W			
	٣٠,٣ (١,٢٨)	٠,٠٠٠٥١ (٠,٤٩)	٠,٥٨١ (١,٩٤)	- ١,٢١ (١,٤٩)	٢,٤٤	٣٢,٨	١,٧٧			
FDI	a0	GDP	E^X	TB	INF	GE	DSR	F	R2	D.W
	١٥٩٣ (١,١٦)	٤٦,٤ (٣,٣١)	٨,٧ (٠,٢٦)	- ٤٤,١ (- ٣,٧٧)	٢٨,٤ (٢,٣٧)	- ٥٢,٩ (- ٢,٦٥)	- ٢٥,٣ (- ٠,٩٦)	٨,٠٣	٧٧,٥	١,٦٥

### الجزائر

EX	a0	FDI	GDPGR	DSR	F	R2	D.W			
	١١,٨ (١,٩٦)	- ٠,٠٣٨٧ (- ٣,٥٧)	١,٢٧ (٣,٤٤)	- ٠,٣٢٤ (- ١,٧١)	١٦,٤١	٨٦,٠	٢,٨٣			
FDI	a0	GDP	E^X	TB	INF	GE	DSR	F	R2	D.W
	- ١٦٣٧ (- ٠,٩٧)	٨,٨ (٠,٦١)	- ١٢,٤ (- ٢,٩٥)	- ١,٥ (- ٠,١٢)	- ١,٦٥ (٠,٥٧)	٣٩,٣ (١,١٢)	- ٢,٣٦ (- ٠,٣٦)	٤,٩٧	٨٥,٧	٢,٢٦

### مصر

EX	a0	FDI	GDPGR	DSR	F	R2	D.W			
	- ١٨,٦ (- ٠,٦٧)	- ١,٥٤ (- ١,٠٠)	- ٠,٣٠٠ (١,٠٢)	٢,٠١ (- ٠,٠٧)	٢,٢٧	٢٨,٦	١,٧٢			
FDI	a0	GDP	E^X	TB	INF	GE	DSR	F	R2	D.W
	- ٧,٤٥ (- ٢,٢١)	- ٠,٠٢٧١ (- ١,٥٥)	- ٠,٥٨٥ (- ٦,٣٢)	٠,٠١١٩ (٠,٤٦)	0.0025 (٠,١٥)	- ٠,٠٤٥٣ (- ١,٨٦)	١,١٠ (٥,٨٩)	١٦,٢١	٨٧,٤	١,٧١

### البحرين

EX	a0	FDI	GDPGR	DSR	F	R2	D.W			
	٥٣.٣ (٣,٤٦)	٠,٣٦٥ (٢,٨٨)	- ٠,١٤١ (- ٠,٢١)	- ٠,٩٥٠ (- ٢,٨٠)	٦,٣٨	٥٣,٠	٢,٦٣			
FDI	a0	GDP	E^X	TB	INF	GE	DSR	F	R2	D.W
	- ١١٥ (- ٦,٩٨)	- ٠,٤٥٢ (- ٠,٧١)	٢,٤٩ (١٣,٣٩)	٠,٠١٦ (٠,١٦)	- ٠,١٨٨ (- ٢,٠٣)	- ٠,٣٧٥ (- ١,٩٥)	٢,٣٢ (١١,١٧)	٨٥,٣٣	٩٧,٣	١,٩٠

### الكويت

EX	a0	FDI	GDPGR	DSR	F	R2	D.W			
	-١,٩٠ (- ٠,٤٧)	٠,٠٠١٤٠ (٠,٣٧)	٠,٣٤٣ (٣,٢٨)	- ٠,٠٤٩ (- ٠,٤٧)	٤,٩٤	٤٦,٦	٢,٤٧			
FDI	a0	GDP	$E^X$	TB	INF	GE	DSR	F	R2	D.W
	- ١٤٢٨ (- ١,٠١)	٩٠,٨ (٢,٤٩)	٣,٣ (٠,١٧)	١,١٧ (٠,١٣)	- ١٠,٥ (- ٠,٩٨)	١,٨ (٠,١٤)	- ٠,٢ (- ٠,٠١)	١,٥٥	٣٩,٨ (٢,٢٨)	

### السعودية

EX	a0	FDI	GDPGR	DSR	F	R2	D.W			
	٢٦,١ (٢,٩٢)	- ٤,٤٧ (- ٢,٣٠)	- ٠,٩٤٧ (- ١,٠٩)	٠,٣٠ (١,٠٥)	١,٨٧	٢٤,٨	٠,٤١			
FDI	a0	GDP	$E^X$	TB	INF	GE	DSR	F	R2	D.W
	@ ٣٣ ،، ))	- ٠,١٨٦ (- ٢,٦٧)	- ٠,٢١٩ (- ٦,٠٤)	- ٠,٠٣٣٧ (- ٠,٨٦)	- ٠,٠٨٠٧ (- ٢,٦١)	- ٠,٢٤٢ (- ٢,٥٧)	٠,٢٥٠ (٣,١٢)	١٦, ١١	٨٧,٣ (٢,٢٩)	

### عمان

EX	a0	FDI	GDPGR	DSR	F	R2	D.W			
	- ١٨,٦ (- ٠,٦٧)	- ١,٥٤ (- ١,٠٠)	- ٠,٣٠٠ (١,٠٢)	٢,٠١ (- ٠,٠٧)	٢,٢٧	٢٨,٦	١,٧٢			
FDI	a0	GDP	$E^X$	TB	INF	GE	DSR	F	R2	D.W
	- ٧,٤٥ (- ٢,٢١)	- ٠,٠٢٧١ (- ١,٥٥)	- ٠,٥٨٥ (- ٦,٣٢)	٠,٠١١٩ (٠,٤٦)	0.0025 (٠,١٥)	- ٠,٠٤٥٣ (- ١,٨٦)	١,١٠ (٥,٨٩)	١٦,٢١ (٨,٤)	٨٧,٤ (١,٧١)	